

مذكرة الرئيستين المشاركتين للاجتماع الثالث لمجموعة العمل الثانية
التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

الجمعة، 8 فبراير/شباط 2008، الساعة 9.30 – 17.30

الرئيستان المشاركتان لمياء السقاف و Natalie Feistritzer

تمثيل البلدان الأعضاء في لجنتي البرنامج والمالية

(1) أجرى الأعضاء تبادلاً أولياً للآراء واعتبر الكثيرون منهم أنه لا ينبغي توسيع حجم المجلس أكثر بكثير مما هو عليه الآن في أي من التعديلات، لكن من غير المجدي تقليص حجمه أو تغيير الدور الذي يضطلع به المراقبون في الوقت الراهن.

(2) اتفق على أن لجنتي البرنامج والمالية لا تضطلعان بالدور الموكل إليهما على النحو الواجب وأن السبب في ذلك لا يُعزى فقط إلى العضوية فيهما. بل كان هناك إجماع كبير على ضرورة:

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة لحضور المراقبين. واقترح أيضاً السماح بوجود أعضاء مناوبين حرصاً على تمثيل جميع الأقاليم على النحو الصحيح وفي جميع الأوقات في اللجنتين؛

(ب) ينبغي وضع اختصاصات أوضح للأعضاء في لجنتي البرنامج والمالية، وفي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وإيلاء مزيد من العناية عند اختيار الأعضاء، للمؤهلات الفردية للتعاطي مع العمل الفني للجننتين. واقترح بعض الأعضاء أنه من الضروري أن يكون مقرّ الأعضاء في روما كي تكون لديهم المعرفة اللازمة في سياق العمل المطلوب ولضمان جهوزيتهم، إلا أن الكثيرين اعتبروا أنه ليس بالإمكان حصر عدد الأعضاء الممكنين بهذا الشكل؛

(ج) عقد مزيد من الدورات المشتركة وتجنب التكرار في المناقشات في كلتا اللجنتين. واقترح بعض الأعضاء دمج لجنتي البرنامج والمالية.

(3) اعتبر عدد من الأقاليم أن التركيبة الحالية للعضوية في المجلس لا تعكس تمثيلاً صحيحاً للأعضاء فيما رأى البعض الآخر أن تركيبة العضوية في لجنتي البرنامج والمالية غير متوازنة. وكانت خلاصة الأمر ضرورة مناقشة الموضوع بمزيد من التفصيل من قبل مجموعة العمل، على أن تعطي أمانة لجنة المؤتمر والإدارة معلومات عن صيغ التمثيل المستخدمة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

الهيكل الشامل ووظائف الأجهزة الرئاسية الأساسية

(4) رحّب الأعضاء بالمخطط البياني لتدفق العمل والذي يبيّن الهيكل الحالي للأجهزة الرئاسية ووظائفها بالمقارنة مع الهيكل المقترح في التقييم الخارجي المستقل. وفي حين أنّ عدداً من الأعضاء أيدوا التغييرات الشاملة في الوظائف والعلاقات بين الأجهزة الرئاسية بناء على اقتراح التقييم الخارجي المستقل، اتفق على عدم إصدار أي أحكام نهائية بهذا الخصوص ريثما تجري دراسة الاقتراحات بالتفصيل.

توصية التقييم الخارجي المستقل 4-7: المؤتمر العام للمنظمة

(5) كان هناك اتفاق واسع بالإجمال على هذه التوصية. ومن النقاط التي أثارها الأعضاء ما يلي:

(أ) ينبغي تحديد موضوع رئيسي لكل مؤتمر عام يجري اختياره بعناية لتعزيز تأثير المنظمة في القضايا العالمية؛

(ب) ينبغي الإبقاء على البيانات التي يلقيها الوزراء باعتبارها جزءاً من صيغة المؤتمر العام وقد يختار العديد منهم التحدّث عن الموضوع الرئيسي؛

(ج) ينبغي ألا يكون هناك ما يدعو إلى دعوة خبراء مستقلين رفيعي المستوى لحضور المؤتمر العام. وينطبق هذا بشكل خاص في حالة اللجان الفنية (مثل لجنة الزراعة ولجنة الغابات). لكن هذا لا يلغي الدعوة إلى إلقاء كلمات في المؤتمر العام وينبغي أن يبقى خياراً ممكناً متى كان ذلك يغني النقاش؛

(د) أيد الأعضاء الدور الذي تضطلع به المنظمة على صعيد الحوكمة العالمية. كما أيدت الغالبية دور الأجهزة الرئاسية في المنظمة لاستعراض المناقشات حول الحوكمة العالمية والصكوك ذات الصلة التي يجري وضعها في أماكن أخرى والمتصلة بالأغذية والزراعة. والغرض من هذا النقاش هو إبراز الانعكاسات على الجياع وعلى التنمية الزراعية والريفية المستدامة وعلى الأغذية، فضلاً عن المساهمات الممكنة. واعتبر البعض الآخر أنّ حكوماتهم درست مواقف بلدانهم بعناية وأنّ المنظمة ليست المكان المناسب لطرح المواضيع المتعلقة بالمناقشات الجارية في منتديات عالمية أخرى. فمن رأيهم أن ذلك قد يؤدي إلى ازدواجية في العمل. واعتبر الأعضاء في غالبيتهم أنّ التمثيل الوطني في هذه القضايا لم يحدث بصورة كاملة بالضرورة، ولذا فإن مشاركة المنظمة قد تقيد حكومات البلدان في تنبيهها إلى الانعكاسات الأوسع نطاقاً. وينبغي عدم النظر إلى ذلك على أنه مثير للمشاكل بل على أنه مفيد ويسهم في إقامة الشراكات التي ينبغي أن تشكل جانباً قوياً في نهج المنظمة إزاء الحوكمة العالمية؛

(هـ) أكد الأعضاء بوجه عام على رأيهم بضرورة تغيير موعد عقد المؤتمر العام إلى مايو/أيار – يونيو/حزيران من السنة الثانية من الفترة مالية، وذلك اعتباراً من عام 2011. فأوضحت الإدارة أنّ ذلك سيؤدي، بتقديرها، إلى تحسين عملية وضع البرنامج والميزانية بوجه عام وإلى تعزيز الحوكمة في المراحل الأساسية من هذه العملية. وسيكون بالإمكان تعديل الدورة الإجمالية لاجتماعات الأجهزة الرئاسية تبعاً للموعد الجديد. وقررت مجموعة العمل التوسّع في بلورة توصيتها فور تلقيها وجهات نظر مجموعتي العمل الأولى والثانية حول الموضوع.